الأمم المتحدة

E/AC.51/2003/6

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
10 April 2003
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة الثالثة والأربعون
الدورة الموضوعية، ٩ حزيران/يونيه – ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣
البند ٥ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*
مسائل التنسيق: الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

مشاركة منظومة الأمم المتحدة في المستقبل في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

تقرير الأمين العام

موجز

يستجيب هذا التقرير لطلب لجنة البرنامج والتنسيق بتقديم تقرير عن مشاركة منظومة الأمم المتحدة في المستقبل في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ويقدم قرار الجمعية العامة ٥٧/٧ المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ توجيها استراتيجيا بشأن طابع ونطاق الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة إلى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

وقد أعدت منظومة الأمم المتحدة إطارا تنفيذيا لدعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا منظم في ثلاثة أطر: إطار وطني وإطار إقليمي وإطار عالمي. ويصف التقرير الإطار التنفيذي على النحو المبين في تقرير الأمين العام بشأن تقييم الشراكة (A/57/156 و Corr.1) والتقدم المحرز في مواصلة تنميتها على مدى السنة الماضية. ويعتبر الاجتماع

* E/AC.51/2003/1.

130503 120503 03-31833 (A)
0331833

التشاوري الإقليمي لوكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا، الذي نظمته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، آلية التعاون والتنسيق فيما بين وكالات منظومة الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي. وينظم الاجتماع التشاوري الإقليمي أنشطته بحيث تدور حول خمس مجموعات مواضيعية تناظر بشكل عام أولويات الشراكة. وتشارك أمانة الشراكة بنشاط في أعمال المشاورات والمجموعات الإقليمية كوسيلة للتحقق من توجه الجهود الجماعية للوكالات وضمان أن الطلب هو الذي يحركها.

وفي الوقت نفسه، يوفر مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق رقابة وتوجيها في مجال السياسات إلى الوكالات. وكان تقديم الدعم إلى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على جدول أعمال المجلس منذ عام ٢٠٠١. وسيساعد المكتب الجديد للمستشار الخاص لشؤون أفريقيا الأمين العام في تنسيق الدعوة والدعم العالميين للشراكة.

والجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة هي عمل مستمر. وسيتم استعراض وتنقيح نطاق أنشطة منظومة الأمم المتحدة ونهجها مع إحراز تقدم في تنفيذ الشراكة.

أولا – مقدمة

١ – أبرزت لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثانية والأربعين ضرورة دعم وكالات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[1]. وأوصت اللجنة بأن تصوغ منظمة الأمم المتحدة إطار عمل استراتيجي تنفيذي لدعم تنفيذ الشراكة.

٢ – وأكدت اللجنة أيضا على وجوب إشراكها في رصد أي إطار تعتمده الوكالات لدعم الشراكة وأوصت بأن يطلب إلى الأمين العام تقديم تقرير إلى اللجنة في دورتها الثالثة والأربعين عن مشاركة منظومة الأمم المتحدة المقبلة في الشراكة. ويستجيب هذا التقرير لطلب اللجنة ذلك، الذي أيدته الجمعية العامة في القرار ٢٨٢/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

٣ – ويجدر التأكيد على أن الأمين العام قد عرض في تقريره بشأن التقييم المستقل لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات (A/57/156 و Corr.1)، المقدم استجابة للقرار ٢١٨/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، بعض المقترحات بشأن طرائق اشتراك الأمم المتحدة في المستقبل في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ويبرز هذا التقرير بعض تلك المقترحات التي قُدمت إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين أثناء المداولات بشأن الشراكة والتي تُوجت باعتماد القرار ٧/٥٧ المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

ثانيا – الدور الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة وفقا لتفويض من جانب الجمعية العامة

٤ – قدمت الجمعية العامة في قرارها ٧/٥٧ توجيها بشأن ما ينبغي أن يقوم به المجتمع الدولي، بما فيه منظومة الأمم المتحدة، لدعم الشراكة. وعلى النحو المبين في الفقرات من ٢٤ إلى ٣٣ من ذلك القرار، يمكن تصنيف المهام المحددة من أجل منظومة الأمم المتحدة ضمن سبع فئات عامة هي:

(أ) مواءمة أنشطتها مع أولويات الشراكة؛

(ب) تعزيز أنشطتها في مجالي الدعوة والإعلام دعما للشراكة؛

(ج) تعزيز التنسيق فيما بينها بما في ذلك تنظيم أنشطتها لتدور حول مجموعات مواضيعية على الصعيد الإقليمي والعمل في تعاون وثيق مع المانحين الثنائيين؛

(د) مواصلة تعزيز آلياتها الحالية للتنسيق والبرمجة على الصعيد القطري كوسيلة لتعزيز الدعم المقدم إلى الشراكة؛

(هـ) التعاون بشكل وثيق مع الاتحاد الأفريقي وسائر المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لضمان تنفيذ الشراكة؛

(و) مواصلة تقديم الدعم لجهود البلدان الأفريقية في مجالي بناء القدرات البشرية والمؤسسية وحشد الموارد المالية من أجل تنمية أفريقيا؛

(ز) تبسيط ومواءمة الإجراءات التي تطبقها الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتخطيط والبرمجة والإبلاغ وتسديد التكاليف، وكفالة اتساق الدعم المقدم من المؤسسات المتعددة الأطراف مع الشراكة.

٥ - ويقدم ذلك القرار بذلك إطارا يكفل تضافر الإجراءات التي تتبعها كيانات منظومة الأمم المتحدة في مشاركتها في الشراكة. ومن البديهي أن يجري تحديث التوجيه المقدم في ذلك القرار في المستقبل وإكماله حسب الاقتضاء بقرارات تتخذها الأجهزة التشريعية أو مجالس كل وكالة أو مؤسسة في منظومة الأمم المتحدة.

٦ - وأشار الأمين العام في تقريره عن تقييم الشراكة (A/57/156 و Corr.1) إلى أن الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة إلى الشراكة سوف ينظم على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية. ويوجد لذلك إطار تنفيذي من ثلاثة أطر للمساعدة في تنفيذ الشراكة. ويصف هذا التقرير الإطار التنفيذي والأنشطة المبذولة خلال السنة الماضية.

٧ - وثمة سمة هامة في الإطار التنفيذي للأمم المتحدة هو أنه يسعى إلى دعم تنفيذ الشراكة بينما يحترم امتلاك البلدان الأفريقية ذاتها للعملية.

ثالثا - استجابة منظومة الأمم المتحدة

ألف - الصعيد القطري

٨ - ستأخذ الآليات المؤسسية لتنظيم الدعم المقدم إلى الشراكة أشكالا مختلفة عند كل مستوى. فعلى الصعيد الوطني، سيكون الإطار الرئيسي هو إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتقييم القطري الموحّد، اللذان سيتم إكمالهما حسب الاقتضاء بورقات استراتيجية الحد من الفقر حيثما توجد. وستستخدم منظومة الأمم المتحدة أدوات البرمجة والتنسيق القائمة باعتبارها الآليات الرئيسية للمشاركة مع الحكومات الأفريقية في دعم تنفيذ الشراكة فضلا عن الأهداف الإنمائية للألفية.

٩ - وكان التقدم المحرز بطيئا في إقامة الهياكل الوطنية ووضع الخطط الوطنية الرامية إلى قيام الحكومات الأفريقية بتنفيذ الشراكة وكذلك في تعزيز الدعم المقدم من الأمم المتحدة على الصعيد الوطني. وتجدر الإشارة مع ذلك إلى أن تقارير المنسقين المقيمين لعام ٢٠٠٢ ضمّت النتائج التي تحققت نتيجة دعم الأمم المتحدة للجهود الوطنية في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية التي يشكِّل معظمها أهدافا للشراكة أيضا. وعلاوة على ذلك، يقدم عدد من المنسقين المقيمين الدعم لإقامة منتديات تضم أصحاب مصلحة متعددين لمناقشة تنفيذ الشراكة.

باء - الصعيد الإقليمي

١٠ - على الصعيد الإقليمي، تشكِّل الاجتماعات التشاورية الإقليمية لوكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا والتي ترأسها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، إطار التنسيق والتعاون بين الكيانات في منظومة الأمم المتحدة دعما للشراكة.

١١ - وأنشأ الاجتماع التشاوري الإقليمي لوكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا في دورته الرابعة المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ خمس مجموعات ترعى اجتماعاتها الوكالات التالية:

(أ) تنمية البنى التحتية: المياه والمرافق الصحية والطاقة والنقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا)؛

(ب) الحكم والسلام والأمن (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)؛

(ج) الزراعة والتجارة والوصول إلى الأسواق (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو))؛

(د) البيئة والسكان والتحضر (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة))؛

(هـ) تنمية الموارد البشرية والعمالة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)).

ويعد نهج المجموعات الوسيلة المتبعة لتنسيق استجابة منظومة الأمم المتحدة، ويهدف إلى تمكين الوكالات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة من تجميع جهودها لدعم الشراكة. واجتمعت جميع المجموعات مرتين على الأقل منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وشاركت أمانة الشراكة في جميع اجتماعات المجموعات باستثناء تلك التي تناولت تنمية الموارد البشرية،

وشاركت في تنظيم اجتماعات المجموعة المعنية بالحكم والسلام والأمن. ويرد في هذا التقرير موجز للإجراءات التي اتخذتها كل مجموعة من هذه المجموعات مؤخرا بالتفصيل.

١ - تنمية البنى التحتية

١٢ - تتناول المجموعة المعنية بالبنى التحتية المسائل المتعلقة بالمياه والمرافق الصحية والطاقة والنقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتهدف المجموعة الفرعية المعنية بالطاقة إلى تجهيز اللجنة الأفريقية للطاقة لأداء مهامها ومساعدة الدول الأعضاء في تهيئة بيئة تمكينية لاجتذاب المستثمرين. وقدمت إحاطة عن النهج الذي تتبعه اللجنة في تطوير نظام معلومات الطاقة الأفريقية في حلقة عمل عن إحصاءات الطاقة نُظمت في أديس أبابا في الفترة من ١٠ إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. ووزعت أيضا الاتفاقية التي أعدتها اللجنة الأفريقية للطاقة على البلدان لتوقيعها والتصديق عليها.

١٣ - واجتمعت المجموعة الفرعية المعنية بالمياه والمرافق الصحية واتفقت على ما يلي: (أ) دمج المجموعة المعنية بالمياه ضمن مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة المعنية بأفريقيا مع الفريق المشترك بين الوكالات المعني بالمياه في أفريقيا على أن تعاد تسميتها بمبادرة الأمم المتحدة للموارد المائية في أفريقيا اتساقا مع اللجنة الفرعية المعنية بالموارد المائية؛ (ب) إصدار نشرة مطوية في كيوتو (أثناء المنتدى العالمي الثالث للمياه) تتناول التقرير الذي يعد كل سنتين عن تنمية المياه في أفريقيا الذي يجري إعداده حاليا؛ (ج) إنشاء مركز أفريقي لتبادل المعلومات عن المياه يتناول الموارد المائية في أفريقيا ويدعم إعداد التقرير عن تنمية المياه في أفريقيا؛ (د) تنظيم مؤتمر للبلدان الأفريقية عن التنفيذ والشراكة يعقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ للاحتفال بانتهاء السنة الدولية للمياه العذبة؛ (هـ) توزيع المسؤوليات على الوكالات المشاركة وتحديد مراكز الاتصال في كل منها لمتابعة تنفيذ الخطة المشار إليها آنفا بالاستعانة بنظام مديري المهمة؛ و (ز) إعادة شن مبادرة الأمم المتحدة للموارد المائية في أفريقيا في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٣ من أديس أبابا وكيوتو.

١٤ - وتقوم المجموعة الفرعية المعنية بالنقل بالمساعدة في تنفيذ برنامج النقل لأفريقيا جنوب الصحراء وفي تحرير إمكانية الوصول إلى أسواق النقل الجوي في أفريقيا وفقا لقرارات ياموسوكرو. ووضعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الدولي بالتعاون مع شركاء آخرين خطة طويلة الأجل بشأن برنامج النقل لأفريقيا جنوب الصحراء سيتم اعتمادها أثناء الاجتماع العام للبرنامج الذي يعقد في كيغالي في أيار/مايو ٢٠٠٣. ونظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي اجتماعا للمانحين في بروكسل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ من أجل مناقشة الخطة الطويلة الأجل والتماس مساهمات من

الشركاء. وأجرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي دراسة عن تقييم الطرق السريعة التي تمر عبر أفريقيا التي استعرضها القرناء من جميع أصحاب المصالح ومن بينهم الحكومات والقطاع الخاص والمستعملون والمشغلون والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في أديس أبابا في يومي ٣٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وفيما يتصل بالنقل الجوي، قامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الدولي بمساعدة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا في تنظيم اجتماع وزاري لغرب ووسط أفريقيا في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣ للنظر في خطة عمل من أجل تنفيذ برامج الرقابة التنظيمية الاقتصادية ومراقبة السلامة. واعتُمدت الخطة وسيقيِّم البنك الدولي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا برامج بناء القدرات المدعمة من البنك في مجال النقل الجوي في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا.

١٥ - وتشمل الأنشطة المبذولة في إطار المجموعة الفرعية المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إعداد خطط وسياسات واستراتيجيات للبنية التحتية للإعلام والاتصال على الصعيدين الوطني والإقليمي وذلك في إطار مبادرة مجتمع المعلومات الأفريقية والشراكة من أجل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أفريقيا وفرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمم المتحدة والشبكة الأفريقية لأصحاب المصلحة وفرقة العمل المعنية بالفرص في مجال التكنولوجيا الرقمية التابعة لمجموعة الثمانية ومؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات. ويستخدم الأعضاء في المجموعة الفرعية خطة العمل القصيرة الأجل المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الشراكة من أجل تنسيق برامجهم ومشاريعهم.

١٦ - واتفق الأعضاء في المجموعة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المجموعات التالية من الأنشطة كأساس للتعاون: (أ) مشاريع البنية التحتية: السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، ومؤسسة كومتل، والرابطة البينية الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والشبكة السمعية البصرية لشركة جنوب الأطلسي للهاتف - الكابلات الغائصة تحت الماء لغرب أفريقيا/الجنوب الأفريقي والشرق الأقصى، والنظام الأفريقي الإقليمي للاتصال بواسطة السواتل والبنية التحتية الإقليمية للمعلومات للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي؛ (ب) البيئة التمكينية: تطوير تصنيع معدات الاتصالات السلكية واللاسلكية في أفريقيا، وإطار السياسات والإطار التنظيمي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتوسيع نطاق مشاركة أفريقيا في المنتديات العالمية للسياسة العامة واتخاذ القرارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز هذه المشاركة، ومبادرة تنمية قدرات الموارد البشرية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أفريقيا وتعزيز المؤسسات الأفريقية للاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال؛

و (ج) التطبيقات القطاعية والمحتوى القطاعي: فحص مدى الاستعداد في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي المجال الإلكتروني، ومبادرة الحكومة الإلكترونية، ومبادرة التجارة والاتجار الإلكترونيين، والمبادرة الإقليمية الأفريقية في مجال الطب من بعد، والمبادرة الأفريقية لتعزيز تطوير المحتوى. ولاحظ الاجتماع أن كثيرا من هذه الأنشطة يتطلب إجراء المزيد من المناقشات بين وكالات الأمم المتحدة ومع اللجنة التوجيهية للشراكة.

١٧ - ولتعزيز تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالبنى التحتية، ستتخذ الخطوات التالية: (أ) إعادة تنظيم خطة العمل حسب المنطقة والقطاع؛ (ب) تنظيم اجتماعات إقليمية ودون إقليمية بشأن تمويل البرنامج المعني بالبنى التحتية؛ و (ج) تحديد دور كل شريك يشارك في تنفيذ البرنامج المعني بالبنى التحتية للشراكة. وستتشاور وكالات منظومة الأمم المتحدة مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء لتحديد مجالات ذات أولوية للتعاون في المستقبل تشمل تنفيذ برنامج النقل في أفريقيا جنوب الصحراء وقرارات ياموسوكرو. وبمساعدة من مصرف التنمية الأفريقي، ستُعد نقاط مرجعية وأهداف للتنفيذ من أجل البرنامج المعني بالبنى التحتية قبل نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٣ وتوزع على جميع الوكالات.

٢ - الحكم والسلام والأمن

١٨ - تعد المجموعة المعنية بالحكم والسلام والأمن برامج مشتركة لدعم آلية استعراض الأقران من البلدان الأفريقية والمؤتمر المعني بالأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في أفريقيا. وعلاوة على ذلك، سيشكل تقرير لجنة الاتحاد الأفريقي والمشاورات التي أجرتها أمانة الشراكة بشأن السلام والأمن في أديس أبابا في ١٧ و ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣ الأساس لتحديد مجالات إضافية تتخذ وكالات المجموعة إجراءات بشأنها. وسيعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتشاور مع لجنة الاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى برامج محددة ويقدم تقارير إلى الاجتماع التالي للمجموعة. وتم الاتفاق أيضا على مجموعة من الأنشطة تشكل الأساس الأولي للإجراءات المشتركة التي تنفذها وكالات الأمم المتحدة ولجنة الاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة. وتشمل: (أ) تعميق التفاعل المؤسسي مع لجنة الاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة من خلال مشاورات دورية ودعم الاجتماعات وحلقات العمل التقنية؛ (ب) كوسيلة لدعم الحكم الرشيد في أفريقيا، قيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع الشراكة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى بإعداد وثائق استراتيجية وعقد حلقة عمل رفيعة المستوى في أيار/مايو ٢٠٠٣، وتنظيم المنتدى السادس لشؤون الحكم في أفريقيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣؛ (ج) تعزيز الدعم المؤسسي المقدم لأمانة الشراكة من خلال توفير تمويل وخبرة إلى برنامج الدعم المشترك بين برنامج الأمم المتحدة

الإنمائي والشراكة؛ (د) التعزيز على المستوى القطري للشراكة والأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك في مجال السكان والمسائل الجنسانية؛ و (هـ) بناء القدرات لبرنامج السلام والأمن الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي/الشراكة في المنظمات الإقليمية للاتحاد الأفريقي.

١٩ - وأقرت أيضا المجموعة اقتراح مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بإنشاء إطار موحد للتأهيل البشري يشمل مفهوم الإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل وإعادة البناء باعتباره الإطار الأعلى للتعاون المؤسسي في تنفيذ عمليات إعادة الإدماج والتأهيل. ومن المعتقد أن هذا الاقتراح سيشكل جزءا من اتفاقات السلام في المستقبل. وقد كلفت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بوصفها الوكالة الرائدة لهذه المجموعة الفرعية، بمهمة إعداد اقتراحات محددة وتوحيد طرائق المشاركة بين البلدان ومنظومة الأمم المتحدة، واستعراض البرامج السابقة والحالية، وتحديد المجالات ذات الأولوية وتحديد البلدان الرائدة استنادا إلى معايير متفق عليها تطبقها بعثات التقييم المشتركة والبرامج الرائدة. وسينفذ هذا في تشاور وثيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى فضلا عن إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام ومكتب منسق الشؤون الإنسانية في الأمانة.

٢٠ - ووافق أعضاء المجموعة على أن يضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بالتعاون مع لجنة الاتحاد الأفريقي/أمانة الشراكة بالدور الرئيسي في تنسيق خطط عمل المجموعة وتحديد مواعيدها وإعدادها. وسيتولى أعضاء المكتب في تشاور وثيق مع لجنة الاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة والوكالات الأخرى فضلا عن إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام ومكتب منسق الشؤون الإنسانية ومؤسسات بريتون وودز إعداد برامج مشتركة تُقترح في إطار كل مجموعة فرعية، وستقدم هذه البرامج إلى الاجتماع التالي للمجموعة. وفيما يتصل برصد المشاريع وتقييمها، ستستخدم المجموعة آليات الأمم المتحدة القائمة على الصعيدين القطري والإقليمي مثل إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وورقات استراتيجيات الحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية وستحقق تدريجيا التقارب بينها وبين عمليات المؤتمر المعني بالأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في أفريقيا المعقود تحت إشراف الاتحاد الأفريقي وآلية استعراض الأقران من البلدان الأفريقية التابعة للشراكة بمجرد الانتهاء من إنشائها بالكامل. وسيتم إضفاء الطابع المؤسسي على الترتيب الثلاثي الجديد المتعلق باشتراك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة الاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة في عقد اجتماعات المجموعة بالنسبة للمجموعة المعنية بالحكم والسلام والأمن، وسوف تنظر المجموعات الأخرى في هذا الترتيب.

٣ - البيئة والسكان والتحضر

٢١ - استعرضت المجموعة المعنية بالبيئة والسكان والتحضر عنصر البيئة في الشراكة وخطة عمله الإطارية التي تركز على المجالات المواضيعية التالية: (أ) مكافحة تدهور الأراضي والجفاف والتصحر؛ (ب) الحفاظ على الأراضي الرطبة في أفريقيا؛ (ج) منع تغلغل الأصناف المزاحمة والسيطرة عليها؛ (د) الحفاظ على الموارد الساحلية والبحرية وإدامتها؛ (هـ) مكافحة تغير المناخ؛ و (ز) معالجة المسائل المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية وحفظها عبر الحدود من حيث صلتها بالمياه العذبة والتنوع البيولوجي والموارد الجينية الحرجية والنباتية. وتتناول الخطة أيضا مسائل شاملة من قبيل الصحة والبيئة، والفقر والبيئة، ونقل التكنولوجيا السليمة بيئيا، والتقييم والإنذار المبكر في مجال الكوارث الطبيعية. واستعرضت المجموعة أيضا الأنشطة المحددة أثناء مشاورات سابقة بين أعضاء المجموعة واتفقت على أنه ينبغي للمجموعة أن تركز عملها خلال السنتين المقبلتين على المجالات المواضيعية الثلاثة التالية: المدن المستدامة للشراكة على أن يكون موئل الأمم المتحدة هو الوكالة الرائدة؛ رصد البيانات وتقييم التقدم المحرز في بلوغ أهداف الشراكة فيما يتصل بالبيئة والسكان والتحضر على أن يتولى صندوق الأمم المتحدة للسكان والمنظمة الدولية للأرصاد الجوية مهمة الوكالتين الرائدتين؛ وإعداد وتنفيذ مبادرة الشراكة في مجال البيئة على أن يكون برنامج الأمم المتحدة للبيئة هو الوكالة الرائدة.

٤ - تنمية الموارد البشرية والعمالة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٢٢ - حددت المجموعة المعنية بتنمية الموارد البشرية والعمالة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مجالين لهما أولوية في العمل الجماعي هما: فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسُل والأمراض المعدية الأخرى، والتعليم. وارتئ أيضا أنه يتعين تحسين تناول المسائل المتعلقة بالعمالة في خطة عمل الشراكة.

٢٣ - وستركز المجموعة الفرعية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الأولويات التالية: تكثيف الدعوة من أجل إدماج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في جدول أعمال التنمية للدول الأفريقية؛ وإدماج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في البرامج الثنائية للمانحين وسائر برامج المانحين؛ وإدماج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في جميع البرامج القطاعية للشراكة؛ وتقديم الدعم إلى البلدان لكي تدمج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في السياسات والبرامج القطاعية؛ وتقديم الدعم لأمانة الشراكة لكي تنشئ نظاما للرصد والتقييم يكون قادرا على تتبع التقدم المحرز وقياس الأداء في برامجه المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٢٤ - وفيما يتصل بالدعوة في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، تشمل الأنشطة المبذولة حتى الآن ما يلي: عقد اجتماع لمشروع وضع خريطة للشراكة في أديس أبابا بالتعاون مع مركز الدراسات العالمية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا في ٢٧ و ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣؛ التقرير السنوي الأول عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسُل والملاريا في أفريقيا: العمل جار في التقرير بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز واللجنة الاقتصادية لأفريقيا/الاتحاد الأفريقي ومنظمة الصحة العالمية؛ وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والحكم: أدى العمل في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والحكم إلى إنشاء لجنة جديدة معنية بالفيروس/الإيدز والحكم في أفريقيا يدعمها الأمين العام واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وساهم عدد من الوكالات في اجتماع فريق الخبراء الذي نظمته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٢٥ - ويدعم عدد من الوكالات أعمال متابعة المنتدى الأفريقي للتنمية المعقود في آذار/مارس ٢٠٠٢: إدماج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في صميم أعمال الاتحاد الأفريقي والمجتمعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا في إطار التكامل الأفريقي الإقليمي، ونظم المركز الأفريقي للمسائل الجنسانية والتنمية حلقة عمل إقليمية معنية بالمسائل الجنسانية وفيروس نقص المناعة البشرية في أفريقيا. ويجري حاليا توسيع نطاق العمل بشأن إدماج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في التخطيط الإنمائي. وتدعم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي البرنامج الإقليمي المعني بالمسائل الجنسانية والتنمية. وكجزء من الجهود الرامية إلى تعزيز تفاعل الشراكة مع المجتمعات الاقتصادية الإقليمية، تيسر منظمة الصحة العالمية بالتشاور مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى إنشاء مكاتب صحية لدى المجتمعات الاقتصادية الإقليمية. وتؤدي أيضا منظمة الصحة العالمية دورا رائدا في المساعدة في صياغة ورقة الاستراتيجية الصحية للشراكة التي سيجري النظر فيها في الاجتماع التالي للمجموعة.

٢٦ - وكمتابعة لإعلان أبوجا، أقام الاتحاد الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وسائر الشركاء آلية لرصد تنفيذ خطة العمل المعنية بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل وسائر الأمراض المعدية ذات الصلة. وهذه عملية مستمرة تهدف إلى إعداد برامج واضحة لرصد التنفيذ الوطني على مستوى القارة. وتربط أيضا البلدان هذه الآلية بالتزاماتها التي تعهدت بها في الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين للجمعية العامة.

٢٧ - وتم القيام أيضا بعمل شامل لدعم البلدان في إدماج البعد المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في ورقات استراتيجية الحد من الفقر. وبُسط هذا الجهد لإيجاد فهم مشترك للعلاقة القائمة بين الفيروس/الإيدز والفقر والتنمية.

٢٨ - وفي القطاع التعليمي، تواصل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي استعراض طرائق إعداد برامج لدعم أهداف الشراكة. وتعزيزا لهذا، نظمت حلقة دراسية بالاشتراك بين اليونسكو والشراكة بشأن التعليم للجميع عنوانها ''من الحلم إلى العمل'' في واغادوغو في الفترة من ٣ إلى ٨ آذار/مارس ٢٠٠٣. وشاركت في هذه الحلقة معظم الوكالات المعنية بالتعليم. وعلاوة على ذلك، تشترك حاليا اللجنة الاقتصادية لأفريقيا/اليونيسيف/الاتحاد الأفريقي/الشراكة في نشر منشور معنون الوجوه الشابة للشراكة. ويركز المنشور على المجالات ذات الأولوية التي حددها الأمين العام المتعلقة بالتعليم والفيروس/الإيدز والحاجة إلى السير في طريق سريع للتنفيذ.

٢٩ - ونظم الاتحاد الأفريقي المنتدى الأول للاتحاد الأفريقي عن الشتات في نصف الكرة الأرضية الغربي، وذلك في كانون الأول/ديسمبر في العاصمة واشنطن. وبحث المنتدى العلاقة بين التشتت وأفريقيا؛ واستنزاف العقول وأثره على القارة؛ وتكلفة المساعدة التقنية الغربية التي تقدر بمبلغ ٤ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة سنويا. وقدمت المنظمة الدولية للهجرة دعما تقنيا للمنتدى، وشاركت فيه وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وقرر المنتدى أن تتولى المنظمة الدولية للهجرة دورا رائدا في إنشاء قاعدة بيانات عن كل البلدان الأفريقية وجمع البيانات عن تشتت المتخصصين الفنيين من جميع الميادين الرئيسية؛ ومساعدة الأفرقة العاملة في إعداد خطة عمل؛ والاشتراك في اجتماع سنوي للمتابعة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات؛ والتعاون مع فرق التنسيق المنشأة في واشنطن العاصمة وأديس أبابا والمشاركة في الشبكات المربوطة عن طريق الإنترنت، ويجري إنشاء أفرقة للمناقشات لمتابعة التوصيات.

٥ - الزراعة والتجارة والوصول إلى أسواق

٣٠ - وقّعت مؤخرا منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي على مذكرة تفاهم عنوانها ''التعاون معا لمكافحة الجوع والفقر''. وبموجب هذا الترتيب المؤسسي، تنفذ الوكالات عددا من الأنشطة المشتركة في أفريقيا تركز على ما يلي: (أ) التحسينات المطردة في إنتاج الأغذية والإيرادات الزراعية بغية مكافحة الجوع والفقر في أنغولا؛ و (ب) تعزيز إنتاج المنيهوت والترويج للتكنولوجيات المتعلقة به من أجل

زيادة الأمن الغذائي في أفريقيا. وعلاوة على ذلك، تقيم الوكالات التي يوجد مقرها في روما ترتيبات عمل مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

٣١ - وبرنامج التنمية الزراعية الشاملة في أفريقيا التابع للشراكة ومبادرة الشراكة عن الوصول إلى الأسواق، اللذان يضمان خطة استراتيجية وبرنامج عمل عن الوصول إلى الأسواق، يشكلان الأساس لدعم المجموعة للشراكة. وبالنسبة لبرنامج التنمية الزراعية الشاملة في أفريقيا، تعاونت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ مع مصرف التنمية الأفريقي والشراكة في عقد اجتماع في أبوجا أسفر عن إصدار إعلان وخطة عمل. وتشجع وكالات المجموعة على أن تساعد في المتابعة.

٣٢ - وفيما يتصل بالوصول إلى الأسواق، تستند الخطة الاستراتيجية إلى ثلاثة أعمدة: (أ) بناء وتعزيز القدرة على التفاوض على اتفاقات تجارية؛ (ب) تعزيز قدرة البلدان الأفريقية على الامتثال؛ و (ج) قدرة الدول الأفريقية ومؤسساتها في مجال العرض والتنافسية.

٣٣ - وستركز المساعدة في مجال بناء القدرات على مساعدة البلدان الأفريقية على وضع سياسة تجارية تطلعية في إطار متضافر للاقتصاد الكلي. ولبلوغ هذه الغاية، من المتوخى أن يبذل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة التجارة العالمية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والفاو وغيرها جهودا مشتركة في هذا الصدد. وبالنسبة لاستراتيجيات الوصول إلى السوق، ستضطلع الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية والمركز الدولي للتجارة المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية بدور رائد في مساعدة الشراكة. وفي ما يتصل بالمفاوضات التجارية، ستركز المساعدة على تحسين مهارات التفاوض التجاري لدى المفاوضين التجاريين الأفريقيين؛ وتوسيع نطاق كوادر المفاوضين الأفريقيين وزيادة التفاعل فيما بينهم. وسيقود مركز التجارة الدولي والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا أعمال المساعدة التقنية بمساعدة من الفاو والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وستساعد وكالات من بينها البنك الدولي ومركز التجارة الدولي واليونيدو والفاو ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد في تنمية قطاع خاص موجه نحو التصدير من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتقليل الفقر.

٣٤ - وبالنسبة لتعزيز قدرة البلدان الأفريقية على الامتثال، سيساعد مركز التجارة الدولي والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية والفاو البلدان الأفريقية على إدارة السياسات والمؤسسات التجارية من أجل الامتثال للاتفاقات والاتفاقيات والمعاهدات المختلفة.

٣٥ - وبالنسبة للقدرة في مجال العرض والتنافسية، ستساعد الوكالات البلدان الأفريقية في توسيع نطاق قاعدتها للمعروض من الصادرات والسلع والخدمات وتنويعها وتعزيز

محتواها التكنولوجي حيثما تتمتع هذه البلدان بميزة طويلة الأجل في الأسواق الإقليمية والعالمية.

٣٦ - ومن المقرر تنفيذ الأنشطة التالية: تعد الشراكة بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة خطة عمل في مجال الزراعة. وبعد إعداد الخطة، ستتعاون المجموعة المعنية بالزراعة والتجارة والوصول إلى الأسواق في دعم صياغة برامج ومشاريع على الصعيدين الوطني والإقليمي للتمويل من جانب أفريقيا وشركائها. وتستضيف حكومة السنغال مؤتمرا وزاريا أفريقيا معنيا بالسلع الأساسية في داكار في حزيران/يونيه - تموز/يوليه ٢٠٠٣. ويساعد الأونكتاد والصندوق المشترك للسلع الأساسية في تنظيم المؤتمر. ومن المتوقع أن تشارك فيه وكالات المجموعة. وتنظم اليونيدو والأونكتاد حلقتين دراسيتين لشرق وغرب أفريقيا في نيسان/أبريل وحزيران/يونيه ٢٠٠٣ عن التكامل بين أقل البلدان نموا في مجال التجارة العالمية: التحديات والفرص المنبثقة عن برنامج الدوحة الإنمائي (انظر A/C.2/56/7، المرفق) وستحدد دراسات حالات إفرادية يجري إجراؤها عن الممارسات الجيدة في مجال الوصول إلى الأسواق.

جيم - الصعيد العالمي

٣٧ - قام مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، وهو الآلية الرئيسية للتشاور والتنسيق فيما بين الوكالات، ولجنته الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج بالإبقاء على مسألة تنمية أفريقيا في مكان الصدارة على جدولي أعمالهما. ودعم مجلس الرؤساء التنفيذيين بصفة مستمرة المبادرات التي شنتها أفريقيا من أجل التعجيل بتنمية القارة في إطار إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. وتبعا لذلك مد دعمه الكامل للشراكة على الصعيد العالمي واتخذ خطوات لضمان أن تتصرف منظومة الأمم المتحدة بطريقة متضافرة ومنسقة لتعزيز إطار الشراكة. ووافق مجلس الرؤساء التنفيذيين على تعزيز التنسيق فيما بين الوكالات وخاصة على الصعيد الإقليمي من أجل دعم جهود البلدان الأفريقية ذاتها. كما يستعرض المجلس واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج بصفة منتظمة المبادئ التوجيهية للسياسات الرامية إلى مواصلة مشاركة منظومة الأمم المتحدة في أفريقيا، ويقيّما بصفة دورية التقدم المحرز في عمل كيانات منظومة الأمم المتحدة من أجل تعزيز أهداف ومقاصد الشراكة.

٣٨ - ولتمكين منظومة الأمم المتحدة من أن تركز بشكل أوضح على الاحتياجات الخاصة للشراكة في مجال التعاون فيما بين الوكالات، فقد عين مجلس الرؤساء التنفيذيين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتنسيق الدعم المشترك بين الوكالات المقدم إلى الشراكة على الصعيد الإقليمي وأكد أهمية التواصل الشبكي وتقاسم المعلومات بين المؤسسات المعنية في المنظومة لدعم دور اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وبتلك الصفة، يقدم الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية

لأفريقيا إحاطات إلى المجلس التنفيذي للرؤساء التنفيذيين بشأن التقدم الذي أحرزته الشراكة في الاجتماعات التي يعقدها المجلس مرتين في السنة، والتي عقد آخرها في ٨ و ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

٣٩ - وشددت الجمعية العامة في قرارها ٥٧/٧ على الحاجة إلى إنشاء هيكل في أمانة نيويورك على مستوى مناسب يتولى استعراض دعم منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي للشراكة وتقديم تقرير عن ذلك وعن التنفيذ المنسق لنتائج اجتماعات مؤتمرات القمة والمؤتمرات ذات الصلة بأفريقيا فضلا عن تنسيق أنشطة الدعوة على الصعيد العالمي دعما للشراكة.

٤٠ - واستجابة لذلك القرار وكجزء من الإصلاحات الأخيرة، يقوم الأمين العام حاليا بإنشاء مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا باعتباره الهيكل المنشأ في الأمانة في نيويورك الذي سيقدم دعما عالميا إلى الشراكة. وسيساعد المكتب أيضا الأمين العام في تنسيق الدعوة العالمية لدعم الشراكة.

رابعا –حشد الموارد

٤١ - يشكل حشد الموارد المالية لتنفيذ الشراكة مسألة ذات أولوية رئيسية للبلدان الأفريقية وكذلك لمنظومة الأمم المتحدة. وتستند الإجراءات التي تتخذها وكالات منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد إلى عدد من المبادئ. فأولا وقبل كل شيء، يجب أن تتحمل أفريقيا المسؤولية الرئيسية في حشد الموارد من أجل تنفيذ برنامج الشراكة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تقود لجنة الاتحاد الأفريقي/أمانة الشراكة، بدعم من وكالات الأمم المتحدة، الجهود الرامية إلى حشد الموارد من مجتمع المانحين، بما فيه الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في أفريقيا. وعلاوة على ذلك، ينبغي تناول مسألة الازدواجية والتداخل في تمويل المشاريع وينبغي التركيز على اتباع نهج برامجي في حشد الموارد.

٤٢ - وينبغي مع ذلك لوكالات منظومة الأمم المتحدة أن تواصل اتخاذ خطوات للمواءمة بين أنشطتها وأولويات الشراكة على النحو الذي طلبته الجمعية العامة في قرارها ٥٧/٧. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تجسد البرامج المقدمة إلى هيئات إدارة هذه الوكالات، وكذلك تلك التي أعدت من أجل التمويل من مصادر خارجة عن الميزانية، أنشطة هذه الوكالات المخططة بصفة فردية وجماعية على الأصعدة القطرية ودون الإقليمية والإقليمية، دعما للاتحاد الأفريقي/الشراكة. وينبغي أن يشمل ذلك أيضا أحكاما للميزانية تتعلق بتحديد الأنشطة فضلا عن تصميم وتطوير المشاريع/البرامج.

خامسا – الاستنتاجات والتوصيات

٤٣ – إن تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا هو عمل مستمر مثله في ذلك مثل مشاركة منظومة الأمم المتحدة في الشراكة. وأبدت منظومة الأمم المتحدة التزاما ورغبة قويين في اعتماد إطار عمل متضافر يستند إلى آليات البرمجة والتنسيق القائمة لدعم الشراكة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية.

٤٤ – ويشرح هذا التقرير الأولي التوجيه المقدم من جانب الجمعية العامة إلى منظومة الأمم المتحدة ويصف إطار مشاركة منظومة الأمم المتحدة في الشراكة ويبرز الطابع المتطور للأنشطة ونطاق هذه الأنشطة التي تنفذها المنظومة لكي تنظم نفسها لتقديم الدعم إلى الشراكة. وإذا أخذت هاتان النقطتان معا، فإنهما توفران أساس الرصد من جانب لجنة البرنامج والتنسيق للدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة إلى الشراكة. وستستعرض منظومة الأمم المتحدة وتنقح إطار عملها وأنشطتها مع تقدم عملية تنفيذ الشراكة قدما إلى الأمام. والمشاركة الفعالة من جانب أمانة الشراكة ولجنة الاتحاد الأفريقي في كل مرحلة تقريبا من مراحل الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة إلى الشراكة ما هو إلا دلالة على نجاح فكرة إقامة الشراكات التي تجسدت في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والخمسون، الملحق رقم ١٦ (A/57/16)، الفقرة ٣٣٧.